المحاضرة رقم (٤)

خصائص الحكم الشرعي

المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية

- الحكم الشرعي
  - تعريف الحكم الشرعي
  - اقسام الحكم الشرعي
  - عناصر الحكم الشرعي
  - خصائص الحكم الشرعي
- مصادر الاحكام الشرعية
- الفقه الإسلامي
- مقاصد الشريعة الإسلامية

- يتميز الحكم الشرعي بجملة من الخصائص، والتي أهمها:

١ – أصله سماوي.
٢ – أنه قاعدة سلوك
٣– أنه قاعدة عامة مجردة.
٤ – أنه ثابت في التطبيق.
٥ – أنه ملزم.

وقد ترتب على هذه الخصائص جملة من الفروقات بين الشريعة والقانون ، وقبل بيانها لابد من تعريف القانون الوضعي كما يلي:

❖ القانون الوضعي: هو عبارة عن مجموعة من القواعد العامة المدونة، وهي تنظم العلاقات والسلوك في كل مجتمع.

– والقاعدة القانونية تكون مجردة وعامة وملزمة ومقترنة بالجزاء لمن يخالفها. ولكل دول قانونها الخاص بها، في حين هناك قواعد مشتركة بين جميع الدول تسمى بالقانون الدولي

- نجد أن الشريعة والقانون يفترقان بعدة امور وكما يلي:

	الشريعة الإسلامية	القانون الوضعي
١	القاعدة الشرعية النصية مصدرها الوحي	القاعدة القانونية مصدرها عقل الإنسان واجتهاده
٢	القاعدة الشرعية النصية غير قابلة للتعديل والتبديل والألغاء	القاعدة القانونية قابلة للتعديل والتغير والألغاء
٣	عمومية القاعدة الشرعية اوسع بكثير من عمومية القاعدة القانونية لأنها تخاطب الأسر البشرية كافة، قال تعالى ((تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً))	عمومية القاعدة القانونية اضيق من عمومية القاعدة الشرعية لأنها تخاطب الأفراد داخل اقليم معين لدولة معينة
٤	جزاء القاعدة الشرعية كما يكون سلبياً (عقاباً) كذلك ممكن يكون ايجاباً (ثواباً) قال تعالى ((فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره))	جزاء القاعدة القانونية يكون سلبي غالباً(عقاب) فلا يكافأ الإنسان الذي لم يرتكب جريمة في حياته.
٥	جزاء القاعدة الشرعية دنيوي وأخروي	جزاء القاعدة القانونية دنيوي فقط
٦	القاعدة الشرعية تحكم الظاهر والباطن فيما يخضع لإرادة الإنسان، قال تعالى ((وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله))	القاعدة القانونية لا تحكم إلا الظاهر فقط، فلا تدخل في اعماق القلوب
٧	القاعدة الشرعية تعم الجميع ولا يستثنى منها أحد لابحسب الذات ولا بحسب الصفة	القاعدة القانونية يمكن أن يستثنى منها بعض الأفراد بحسب الصفة كالاشخاص الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية

❑ تمييز الفقه الإسلامي عن القانون الوضعي:

- نجد أن الفقه والقانون يفترقان بعدة امور وكما يلي:

	الفقه الإسلامي	القانون الوضعي
١	الفقه الإسلامي له كيان مستقل لم يتأثر بأي قانون ولم يأخذ نصوصه من أي قانون	يتأثر بالقوانين الأخرى، فمثلا القانون العراقي يستمد معظم نصوصه من القانون المصري المعتمد هو على القانون الفرنسي
٢	الفقه الإسلامي مصادره مستقلة عن القانون إما ان تكون: ▪ أصلية: وهي الكتاب والسنة ▪ أو تبعية: كالقياس وسد الذرائع والاستصحاب وغيرها	القانون قد تكون مصادره من الشريعة أو من القوانين الوضعية الأخرى أو حسب رأي الدولة التي يحكم فيها
٣	يتطلب من يتولى استنباط احكام الفقه الإسلامي ان تتوفر به جميع شروط الاجتهاد	اما القانون فبخلاف ذلك؛ فأكثر الذين يساهمون في اعداده ليسوا من أهل الإجتهاد بالمعنى الإصطلاحي
٤	أحكام الفقه الإسلامي تنظم علاقة الانسان مع الإنسان ، وتنظم علاقة الإنسان مع ربه	اما القانون فبخلاف ذلك؛ فهو ينظم علاقة الإنسان بالإنسان فقط
٥	أحكام الفقه الإسلامي مشبعة بالأخلاق لأن مصدره الرئيسي هو الشريعة الإسلامية	اما القانون فبخلاف ذلك؛ لا علاقة له بالامور الأخلاقية